

# كلمة ونص

## إلا رغيف الخبز

هنّي الحمدان

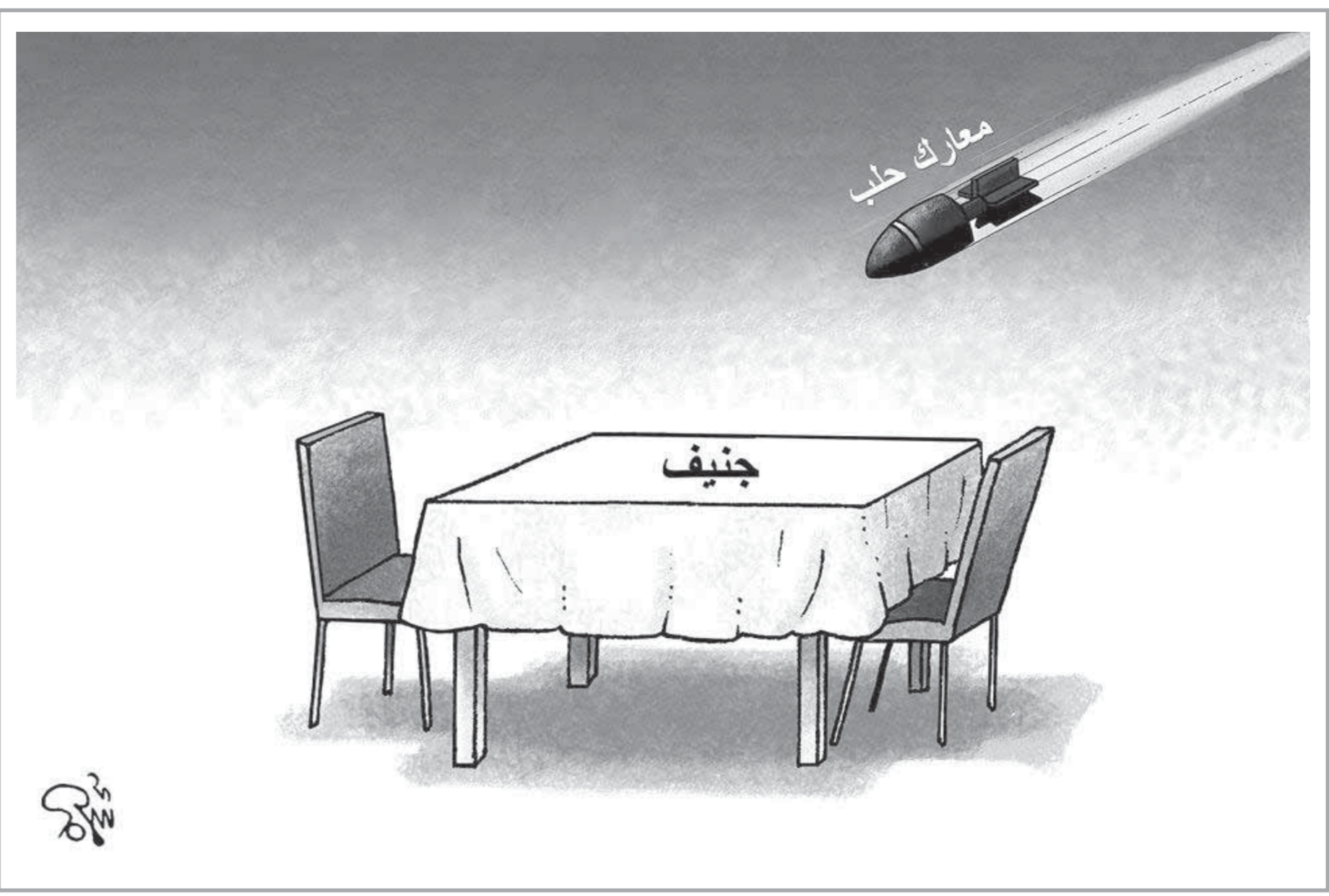
تجري اليوم الاستعدادات للبدء بتسويق محصول القمح للموسم الحالي وسط غياب مريب عن خطة واضحة لعمليات التسويق وكميات الإنتاج وأسعار الشراء ومراكز الاستلام.

يبدا الأمر كأنه تعميم مقصود، ما يدفعنا إلى التشكيك في نيات الحكومة في خفض درجة حرمار خطر رغيف الخبز بالنسبة إليها، كأنها لم تضع بحسابها بعد كيف ستوفر السبل الكفيلة بشراء كل حبة قمح تنتجها أرضنا!

هناك من يهمس في الخفاء أن الجهات المختصة لن تستلم الأقمح إلا في المناطق الآمنة، وتقتصد المنطقه الوسطى والساحلية، ولا تضع في حسابها أقمح الجزيرة وريف حلب، ودافعا إلى ذلك أن شراء هذه الأقمح من تلك المناطق سيكلف خزينة الدولة أكثر من ١٦٠ ألف ليرة للطن في وقت تستورد القمح واصلاً إلى أرض دمشق - المحافظة الأكثر في الاستهلاك - بسعر لا يتجاوز ١١٠ آلاف ليرة سورية ومن دون قطع أجنبي، أي إن الحكومة تستورده باليرة السورية، وهي إن اشترت قمح الجزيرة وحلب فلن تأمن عليه من المجموعات الإرهابية، وإن وجدت مثل هذه المعطيات للوهلة الأولى فلن تكون مقنعة البتة ولا أتوقع أن تتواتر جهاتنا وتدخل بدوامه الريح والخسارة!!

إن فكرنا في القضية من منطلق وطني بعيداً عن عامل الريح والخسارة فسندرج أن الحكومة قادمة على فعل كارثة حقيقية إن تجاهلت شراء أقمح الجزيرة وحلب لأنها ستساهم في إرسال هذه الأقمح إلى الجار «التركي» غير الوفي من جهة وستحرم مناطق الجزيرة من مخزونها من القمح - ولنا في تجربة ٢٠١٤ في دير الزور أكبر مثال! - والأهم من ذلك أننا ستكون تحت رحمة الجهات التي سوف نستورد منها القمح، وبالتالي سنرهن قرارنا الوطني لهذه الجهات وهذا لم يكن وارداً في إطار نهجنا الوطني في يوم من الأيام.

المنهج كما هو معروف... قرار شراء كل حبة قمح أنتجت من أرضنا قرار وطني يمتاز بعيداً عن حسابات الريح والخسارة، لأننا لو كنا نقبس القضايا الوطنية بميزان الربح والخسارة لضاعت البلاد منذ زمن طويل، ولكن المطلوب أن نمتلك قرارنا الوطني وسيادتنا على أرضنا مهما كانت الخسارة المادية التي يمكن أن نعوها في جوانب أخرى من خططنا الاقتصادية!



## ٥ دعاوى تصريف وحوالات غير مشروعة في دمشق يومياً واحكام يدعي بشكل شبه يومي على أشخاص يغسلون أموالهم

# كحال لـ«الوطن»: أوقفنا مسؤولين على رأس عملهم أهدروا المال العام ونستقبل شهرياً نحو ٢٠ تقريراً تفتيشياً

مكتبة القريب من محل الصانع داعيا إياه إلى الذهاب إليه ومعه الأونصات. وتابع كحال حينما ذهب الصانع إلى المكتب ومعه أجره وسائقه وسلمه الأونصات وأهمه ممتن التصب أن المبلغ في الغرفة الثالثة فأخذ الأونصات وهرب بها مشيراً إلى أن الغريب في الموضوع أن في المكتب موظفين من سكرتيرة ومستخدم وحين التحقيقات تبين أن هناك خمسة ضبوط بحقه.

وفيما يتعلق بهدر وسرقة المال العام كشف كحال أن القضاء يستقبل شهرياً ما دون ٢٠ تقريراً تفتيشياً تتضمن هدر وسرقة المال العام معلناً أنه تم أخيراً توقيف مسؤولين وهم على رأس عملهم بعد إبانتهم بهدر المال العام مؤكداً أن القانون يطبق على الجميع.

وأوضح كحال أن قرار قاضي التحقيق المالي ليس مبرراً أحياناً القاضي يتخذ القرار إلا أن هناك جهة استئنافية وهي قاضي الإحالة مشيراً إلى أنه من حق الطرفين الاستئناف أمام قاضي الإحالة.

وفي موضوع ذي صلة أكد كحال أن حاكم المصرف المركزي يدعي بشكل شبه يومي على أشخاص يرتكبون جرم غسل الأموال موضحاً أن هذه الجريمة مرتبطة بجريمة أخرى وهو أن يكون الشخص حصل على الأموال بطريق غير مشروع ومن ثم فإنه يحاول غسلها بمشاريع اقتصادية أو غير ذلك.

أكد كحال أن القانون شديد في هذه الجريمة باعتبارها من أخطر الجرائم المرتكبة والتي تؤثر في الاقتصاد المحلي والمال العام.



باعتبار أنه يصل إلى أكبر فئة من المواطنين مشيراً إلى أن هناك أشخاصاً يجولون أموالاً إلى أقبائهم بطرق غير مشروعة وأحياناً لا تتوافر لديهم نية الجرم كالتجارة بالعملة في السوق السوداء إلا أن الجرم وقع لجرد أنه حول بطريق غير مشروعة.

ولفت كحال إلى أن هناك أشخاصاً عرضوا على القضاء بأنهم حصلوا على حوالات من أقبائهم في الخارج ولكن بطرق غير مشروعة ولم يكن لديهم نية الجرم إلا أن القضاء لا يأخذ بالنية بل بوقوع الجرم بشكل مادي وهو لو كانت هناك فتاعة عند القاضي أن المتهم لم يكن لديه نية الجرم في ذلك.

وفيما يتعلق بوجود الشبكات التي تعمل في تهريب العملة أكد كحال أنه خلال وجوده في دائرة التحقيق المالي لم يتم ضبط سوى شبكة واحدة تعمل في الأردن ولبنان وتركيا وغيرها من الدول ولها جذور في دمشق في إشارة منه إلى ندرة هذه الحالات في القضاء.

أكد كحال أن الصاعقة الذين يبيعون الذهب وفق سعر صرف الدولار في السوق السوداء يخالفون ذلك القانون ويرتكبون جريمة قانونية مشيراً إلى أن الصانع مقيد بتسعيير الجمعية المعنية في ذلك وأي زيادة يقبضها بريد شراء الأونصات منه وحينما أراد دفع سعرها له بالدولار إلا أن الصانع طلب منه سعر الأونصات باليرة السورية فأجابته ممتن التصب: إنه لا يملك المبلغ وهو في

بات أكثر قداسة بعد أن جبل بدم الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم لبيقى الوطن والأخلاقية والإنسانية الرائعة التي تربي عليها شهداؤنا من ذويهم متوجها إليهم بكل عبارات التقدير والمحبة.

بذوره رفعت حشيش الساحبية ظهر أمس متي جريح وأسرة شهيد ومفقود في مركز ثقافي طرطوس.

أمين فرع حزب البعث القاضي غسان أسعد أكد أن تراب الوطن

**طرسوس - الوطن**

بمناسبة الذكرى المئوية لعبد الشهداء وبحضور محافظ طرطوس وأمين فرع حزب البعث ورئيس مجلس المحافظة كرمت مجموعة مظهر ورفعت حشيش الاقتصادية والسياحية ظهر أمس متي جريح وأسرة شهيد ومفقود في مركز ثقافي طرطوس.

أمين فرع حزب البعث القاضي غسان أسعد أكد أن تراب الوطن

**إقبال على الشراء بالتقسيط من استهلاكية حمص**

ليرة سورية، مضيافاً: إن القيمة التقريبية لمبيعات الفرع خلال شهر نيسان فقط بلغت ٣٠٠ مليون ل.س. نتيجة لنسخ كميات كبيرة من مادة السكر الحر إلى جميع مراكز البيع في الريف والمدينة إضافة إلى توفر تشكيلة سلعية واسعة من المواد وأثاث منزلي منخفضة ومناقسة بأسعار مفرجة.

وأضاف مدير الفرع: إن المؤسسة تتبع المعروضات والكهربائيات بالتقسيط للعاملين في الدولة بأسعار منافسة، مبيناً أن هذه الخطوة تلاقى إقبالاً كبيراً من جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، خاتماً حديثه بأن المؤسسة وهدف تعزيز دورها بالتدخل الإيجابي تنبع سلا غذائية بالتقسيط للعاملين كافة من دون فوائد بقيمة مالية قدرها ٥٠٠ ألف ل.س لكل سلة غذائية.

## الحسكة تطالب بأسعار أفضل للقمح والشعير

شجع الفلاحين والمنتجين على تسويق محاصيلهم، ومشيراً إلى أن اقتصاد البلد مرتبط برغيف الخبز اليومي الذي ينتجه الفلاح وتقدمه الدولة للمواطن، وطلب من المنتجين شراء كل ما يتم تسويقه من الحبوب وجميع درجات التصنيف للحصول الفصح، بدلاً من رفضها متلماً حصل في الموسم الماضي حين تم رفض كمية ٣٢ ألف طن، ومن ثم شراؤها لاحقاً.

بذوره ذكر مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة المهندس عامر سلو حسن أن حجم المساحات المزروعة من القمح المحروي ١٣٥ ألف هكتار، ومن القمح البعل ٣٣٧ ألف هكتار، ومن الشعير بشقيه المحروي والبعل ٣٣٨ ألف هكتار.

وبيّن أن تقديرات الإنتاج الزراعي من محصول القمح تصل إلى ٧٠٢ ألف طن، ومن محصول الشعير ٥١٥ ألف طن، و٦٤ ألف طن لمحصول العس.

وأشار مدير الزراعة إلى أن عمليات التسويق مبرومة بعدة عوامل، يتعلق أولها بتوفير الحالة الأمنية لمحاصيل المنتجين من مواقع الإنتاج إلى مراكز التسويق، ويتأجل مدينة الفلاحين نحو الصراف الزراعية، ورفع أسعار محصولي القمح والشعير بأسعار تشجيعية من الإدارة المركزية في دمشق، وبين على أنه تم تحديد مركزي الحسكة والثروة الحيوانية بالقامشلي لبيع أكياس الخيش الفارغة، وإن جميع مستلزمات التخزين متوفرة وجاهرة لاستقبال محاصيل الحبوب من المنتجين.

## مدير المدينة الجامعية بدمشق يتحول إلى «مأذون شرعي» ويزوج القاطنين جمعة لـ«الوطن»: المدينة الجامعية بدمشق أسرة كبيرة

خلال الفعاليات والنشاطات التي أقيمت والمشاركة الواسعة من كل الطلاب، وقد أقيمت يوم أمس الأول في الوحدة ١١ حفلة ختية بين طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تم الإعداد لهذه الحفلة من رئيسة اللجنة المشرفة على هذه الشريحة الأنسة رلا الحمد وبرعاية الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وقد شاركت إدارة المدينة الجامعية في هذه الحفلة حيث قدمت لنا شخصياً بإجراءات التعارف عليها في مثل هذه المناسبات حيث قدمت وبناء على رغبة العروسين بطلب يد العروس من ذويها وتم القبول ومن ثم قرأنا الفاتحة على نية التوفيق. وقد حضر هذه الحفلة كل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة وكانت حفلة مميزة ونوعية سادتها أجواء الفرح والتسليم في أداء الختام إلى أشير إلى التميز في أداء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة التي قامت بالعديد من الفعاليات الوطنية والاجتماعية التي أكد الطلاب من خلالها حرصهم على استمرار الحياة في بلدنا الحبيب وتصميمهم على الثبات في وجه كل التحديات والمؤامرات التي تحاك ضده، ولأننا إن شاء الله بالنصر القريب والمؤزر، وعودة الأمن والاستقرار إلى ربوع وطننا الحبيب.

ويدرسون اختصاصات متنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى الغنى والتنوع المكنة، وعلى الرغم من كل ما ذكر فلا بد من الإشارة إلى أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من إدارة المدينة الجامعية ومن كل الجهات المعنية بالسكن الجامعي من أجل الحفاظ على حالة الأمن والهدوء والاستقرار، وتأمين تلبية كل احتياجات الطلاب القاطنين. ولأننا أشكر الأئمة ألفت بطلاها الثقيلة على السكن، حيث تضاعف عدد الطلاب القاطنين، إضافة إلى المشكلات الخدمية المتعلقة بالظروف العامة مثل موضوع تقنين الكهرباء وصعوبة تأمين الكميات اللازمة من مادة المازوت

## ١٧١ حادثاً مرورياً و١١ ألف مخالفة خلال الربع الأول بحماة

بلغ عدد الحوادث المرورية خلال الربع الأول من العام الحالي ١٧١ حادثاً في حماة، نتج عنها ٦ وفيات، وأكد العميد جهاد السعدي رئيس فرع المرور بحماة، أن عدد الدراجات النارية التي حجزت خلال الفترة ذاتها، بلغ ١٧٥ دراجة، وعدد المخالفات المرورية ١١٤٣٣ والآليات المحجوزة ٣٧٨ آلية، وأما المخالفات الخطرة مثل قيادة قبل الحصول على شهادة قدرها ٣٩ وتشويه لوحة قصور ٧ وتعديل جوهري على السيارة ٣٢٠ وتركيبة قيمية ١٥٤ وتجاوز إشارة ضوئية ٤٩٦ مخالفة.

أما بالنسبة للحوادث فقد بلغت ١٧١ حادثاً وعدد الوفيات ٦ والسيارات المسروقة ٥ سيارات، فقد بلغ عدد الدراجات النارية المحجوزة ٣٤١ دراجة وعدد المخالفات ٦٧٠٣ المخالفات، والآليات المحجوزة ٧٠٤، أما المخالفات الخطرة ومنها قيادة قبل الحصول على شهادة ٣٠ مخالفة وتشويه اللوحة قصور ١٠ وتعديل جوهري في السيارة ١٩٥ وقيميه ٥٣٩ وتجاوز إشارة ضوئية ٣٠٦ مخالفات، أما عدد الحوادث فهي ١٧٥ حادثاً والوفيات ١١ حالة وعدد السيارات المسروقة ١٠ سيارات.

وعن الواقع المروري الجيد في مدينة حماة، والإجراءات التي اتخذت لتسهيته، ونالت رضا المواطنين قال: لقد عملنا في مركز المدينة والسوق التجاري ومنها ٨ آذار والمرابط وصلح الدين، على تحديد مواقف للميكروباصات لكونها تضم مواقف عدة، وقد أحدثنا مواقف جديدة، وأزلنا الإشغالات عن هذه المواقع، وقد أنصرت العملية وذلك من خلال الحفاظ على حياة الناس.